تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية

د. حدادي عبد اللطيف
أستاذ محاضر قسم "ب" – المركز الجامعي تمنراست
abdouhaddadi@hotmail.fr

الملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على مختلف المراحل والتطورات التي شهدتها السياسة المالية والتي عرفت تطوراً كبيراً في وسائلها، آلياتها وأهدافها تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط بل أنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فتم نقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث أن كل مرحلة من المراحل تميزت بخصائص ومميزات، كما تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإديولوجيات السائدة آنذاك كان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً إلى أن فرضت الحتمية ضرورة تدخل الدولة في كافة مجالات الحياة، فأصبح دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تهدف دراستنا من خلال هذا المقال إلى أهم التطورات التي شهدتها السياسة المالية في ظل الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النظام المالي، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الإنفاق الحكومي، الضرائب.

Abstract :

This research try to highlight the different stages and developments of financial policy which has evolved significantly in its means and mechanism, goals as well, according to the successive developments of the society, in addition to that, the role of country has been developed from custody to intervening country, that evolution do not impact only on financial science but i twas reflected on financial system concepts, that helped fr transport it from neutral financial policy to intervening policy, since every stage was characterized by set of characteristics, financial policy considers like reflective mirror to the role of state in throughout times, when the state has been absented as an organized authority to society, the role of financial

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

policy was weakened and has been limited under the impact of ideology which existing at all time, financial role has been limited until the state intervened in all aspects of life, the state role is also influential in economic, social, and political life, this study highlighting the most important developments of financial policy under successive economic systems.
Keywords : public revenues, public expenditure, government spending, taxes .

المقدمة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمدها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية ودفع عجلة تنميتها سواءً من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي والثقافي معتمدة في ذلك على أدواتها المتخصصة في مجال علم المالية والذي يعتبر علم قائم بذاته، والذي يحمل في طياته النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، فالسياسة المالية باعتبارها قاعدة علم المالية ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر كافة القطاعات، وبتطور الدولة عرفت السياسة المالية عدة تطورات من الدور الحيادي إلى الدور التدخلي في الحياة الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي أهم التطورات التي شهدتها السياسة المالية في ظل الأنظمة الاقتصادية؟**

المحور الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية؛

المحور الثاني: السياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات.

المحور الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

إن قيام الدولة واعتبارها دولة قوية اقتصادياً وسياسياً مرهوناً بمدى توازن ميزانيتها من الجانبين (الإيرادات والنفقات)، وقدرة الاقتصاد القومي مبنية على مدى قدرة السياسة المالية على عمقها وحوكمتها، فبتطور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمعات عبر الزمن عرفت السياسة المالية عدة تطورات إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

فمن خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية بشقيها اللغوي والاصطلاحي والوقوف على أهم المراحل التي مر بها علم المالية العامة بداية من المجتمعات القديمة مروراً بالمالية العامة في الفكر الاقتصادي والفكر الكينزي وكذا المدرسة النقدوية.

1.تعريف السياسة المالية:

يرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية "**Fisc**" ويقصد بها حافظة النقود أو الخزانة[1].

ولقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيراً جذرياً، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إلى السياسة المالية نظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية[2].

حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل. ولقد أو ضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار للتأثير على الاقتصاد الوطني، وأقر كينز وتلاميذه السياسة المالية وحدها كفيلة وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي. [3]

حيث تتمثل السياسة المالية في مجموعة الأهداف والبرامج التي

---

[1] طارق لحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص201.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص92.

[3] سامي خليل، **النظريات والسياسة المالية والنقدية**، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 465.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. [1]

وأيضا يمكن تعريفها بأنها "هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاهية المجتمع"[2].

كما عرفها بعض الاقتصاديين على أنها:"مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".[3]

حيث يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي. [4]

حيث أن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانيتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتنقه من عقائد. أو هي مجموعة

---

[1] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 339.

[2] Josep G. Nellis, David Parker, **principles of Macroeconomics**, Prentice Hall, England, 2004, p132.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2003، ص 43.

[4] علي كنعان، **المالية العامة والاصلاح المالي في سورية**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع،عمان، 2003، ص 192.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محددة[1].

وعرفها آخرون أن السياسة المالية تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى. [2]

كما تعرف بأنها" تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر ايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع. [3]

2.تطور السياسة المالية:

نشأت الحاجة إلى وجود علم المالية العامة كعلم قائم بذاته ليكون مجالاً للدراسة والتحليل مع تبلور مفهوم الدولة وتزايد دورها في النشاط الاقتصادي حيث أصبحت الدولة في كثير من البلدان مشروعاً مؤثراً في أداء الاقتصاد القومي وتطوره، وأن هذا المشروع غالباً ما ينطوي على تدفقات مالية كبيرة من شأنها أن تترك تأثيراتها على سائر المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، إذ تعد الدولة مؤسسة تشكل نظاماً كبيراً داخل النظام الاقتصادي. [4]

---

[1] حسن محمد القاضي، **الادارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص156.

[2] Philip. A. Kein**, the Management of Market,** oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company ; Belmont, California, 1973, p 176.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، بدون دار النشر، الاسكندرية مصر، 1999، ص 15.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تطور هذا العلم من علم يبحث في نفقات الدولة وإيراداتها في ظل نظريات اقتصادية تحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى إعطائها دور أكبر في هذا النشاط وفي ظل هذا التطور ارتبط دور المالية العامة بدور الدولة وما تتبناه من مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية. [1]

حيث أن المجال الذي يدور حوله علم المالية العامة هو النشاط المالي للحكومة إذ يتعلق هذا النشاط بالإيرادات والنفقات العامة، وفي حقيقة الأمر أن النظام المالي ما هو إلا انعكاس وصورة مماثلة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود في المجتمع. [2]

حيث أن علم المالية العامة والمتمثل أولا في السياسة المالية ظهرت بوادره في الثلث الأول من القرن التاسع عشر وأول من قام ببحث معمق في الأصول المالية كان العالم الفرنسي بودان **(Bodin)** عام **1756**، وبعدها ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية والنظام الضريبي في أروبا وتحت عنوان (روح القوانين) لمونتيسكو، وفي عام **1976**، نشر الاقتصادي الانجليزي أدم سميت في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي يوضح القواعد الصريحة لمختلف أنواع الضرائب، ثم بعد ذلك جاءت الثورة الفرنسية الكبرى التي قلبت القضايا المالية رأساً على عاقب، والتي اعتبرت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة، والتشريع المالي، وفي مطلع القرن العشرين أصبح علم

[1] عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد. **الهيمنة المالية للدول الريعية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 10.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية العامة علماً مستقلاً له مؤلفاته وقواعده الصريحة. [1]

ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل، الأول يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة، سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الاشتراكية). [2]

وفي ما يلي سنتطرق إلى كل مرحة بالتفصيل:

1.2.المرحلة الأولى:السياسة المالية في المجتمعات القديمة

اتسمت السياسة المالية في العصور القديمة بتجنب تدخل السلطات الحكومية في شؤون التسيير والغياب التام في إدارة الشؤون الاقتصادية للمجتمعات، حيث تميزت هذه المرحلة بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة، ونظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية، فنجد أن كل من أفلاطون وأرسطو قد ناديا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام قي حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون أي تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأو راق المالية**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص ص 47- 48.

[2] حسن محمد القاضي، **الادارة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضرائب أو الرسوم. [1]

ويزعم **توماس الأكويني** بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه **ORASM** إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام.

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاريين اتجه أنصار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أو ضح توماس مين **THOMAS MIN** خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل والتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية. [2]

ومن جهة أخرى يرى وليام بيتي (**W.PETTY**) أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنَّ ذلك سيؤدي إلى سحب الأموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى وليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيد

---

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية**، مكتبة النهضة العربية 1986، ص ص 164-166.

[2] حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية**، المرجع السابق، ص 173.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفقات وحصر وظيفة الدولة على توفير الخدمات الرئيسية مثل الإدارة، العدل، الدفاع وتوفير الأمن.

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراطيين الرافضة لأفكار التجاريين والتي نادت بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، حيث أكد مفكروها على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها وعلى رأسهم فرانسوا كيناي FRANCOIS QUESNAY وأكدوا على توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع. [1]

2.2.المرحلة الثانية:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

في هذه المرحلة كان الأفراد يتولون النشاط الاقتصادي من دون تدخل الدولة وكانت الدولة تحجم عن التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فهي كما شبهها زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميت **رجل الحراسة الليلي**. [2]

فالسياسة المالية في ظل النظرية المالية التقليدية اتسمت فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، حيث أن النظرية المالية التقليدية كانت تقوم على قانون ساي للأسواق[3]، ومدلول اليد الخفية لآدم سميت، فلقد اقتصر دور الدولة أن يكون حيادياً في كافة الأنشطة الاقتصادية بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً بحيث لا يؤثر على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب.

---

[1] جورج نابهانز ، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر القاهرة، 1997، ص 81.

[2] جورج نابهانز ، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، نفس المرجع السابق، ص 116.

[3] قانون ساي للأسواق يعني "**العرض يخلق الطلب المساوي له**".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الطبيعي كي يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلاً عن ذلك أكدوا ضرورة الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية تعتبر سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة فلم يكن للضرائب مثلاً أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، ويرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، أما في حالة وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب، ولذا لم يكن للسياسة المالية أي أثر على النشاط الاقتصادي. [1]

ولقد كان من الطبيعي أن تكون نفقات الدولة متواضعة، وكان لرغبة الدولة في الابتعاد عن التأثير في الحياة الاقتصادية أثره في نظام ماليتها، سواء من حيث الضرائب أو القروض العامة أو الموازنة العامة: [2]

أ- **الضرائب:** كانت الضرائب في هذه المرحلة مجرد فريضة على الأشخاص يقصد منها حصول الدولة على موارد للموازنة العامة، ولم يكن لها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، الأمر الذي كان يؤدي إلى تقليص معدل الضرائب والحد من تأثرها بتغيير الأحوال الاقتصادية، بدعوى تشجيع المدخرات والاستثمارات الخاصة.

---

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأو راق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

[2] عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد. **الهيمنة المالية للدول الريعية**، المرجع السابق، ص 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- القروض العامة: كان الاقتراض يعد من الأعمال الخاصة، فلا تلجأ إليه الدولة إلا نادراً وفي حالات استثنائية كأوقات الحروب وعن طريق المنظمات الرأسمالية، فتخضع الدولة شأنها شأن الأفراد لأحكام السوق المالي وتلتزم بسعر الفائدة الذي تحده ظروف السوق دون أن تحاول أن يكون لها أدنى تأثير فيه.

ج- الموازنة العامة: كانت الموازنة العامة للدولة في ذلك العهد تعد مجرد وثيقة للمحاسبة العامة تسجل نفقات الدولة وإيراداتها العامة، ويراعي في وضعها تحقيق الموازنة السنوية بين النفقات والإيرادات بغض النظر عن أثر هذا التوازن الحسابي على التوازن الاقتصادي الكلي.

مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي انحصر في حدود ضيقة جداً ولم تلعب السياسة المالية الدور الفعال في الحياة الاقتصادية.

وبهذا أخذت أفكار المدرسة الكلاسيكية تتلاشى تدريجياً إزاء سيل الأحداث الاقتصادية

3.2.المرحلة الثالثة: السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد ظلت النظرية الكلاسيكية سائدة لفترة طويلة في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد، والتي أدت إلى نشوء الأزمة العامية سنة 1929م. والمعروفة بأزمة الكساد العظيم، وعلى إثرها ظهرت الدعوة إلى المزيد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية.

ولقد كان كينز من الأوائل الذي ثاروا ضد أفكار النظرية الكلاسيكية ونادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي. [1]

ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة **The Government Budget** إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي، إنما تعبر عن قطاعاً حيوياً له أهميته الكبرى آثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني **The Nation's Economic** فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن السياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة، وأوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل، وهكذا أخرج كينز السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ليكون بذلك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة.[2]

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة المالية العامة على الاقتصاد إذ أصبحت الضرائب والقروض العامة والموازنة العامة من أدوات التوجه الاقتصادي.

إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية تعد من بين أهم الأسلحة لمكافحة البطالة والكساد، رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق مبرزاً أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى أحدث الإختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة، مستنتجاً أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة

[1] Levine (Chars) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p 13.

[2] عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية في النظام الاشتراكي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص ص 08-09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الطلب الكلي الفعال **(Effective Aggregate Demand)** للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد كينز على ضرورة تدخل الحكومة لمواجهة أزمة الكساد والتضخم. [1]

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائياً بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، ولقد كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها من الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمك ن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية في ما يلي:

أ- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالية غاية للسياسة المالية؛

ب- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

ج- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن **(Hansen Alvin)** وذلك بالخصوص خلال الأربعينيات من القرن الماضي استناداً إلى النظرية الكينزية إذ اعتمدت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى وفق المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية:

أ- في حالة البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف تلجئ إلى الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل؛

ب- في حالة التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ما ينجم عنه انخفاض الإنفاق الحكومي وصولاً إلى

[1] حامد عبدالمجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة دون التضخم؛

ج- إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم. [1]

4.2.المرحلة الرابعة: السياسة المالية في التحليل النقودي

بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى اثر ما سبق برزت أفكار المدرسة النقودية.

مما سبق ظهرت أفكار أصحاب النظرية النقودية، حيث زعموا أن السياسة النقدية هي وحدها وفقط القادرة على وضع حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماماً لرأي رواد النظرية الكينزية، حيث يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود.

ويرجع سبب ابتعاد النقوديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص (53-54).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يلغي الآثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليتها. [1]

المحور الثاني: السياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات

لقد عرف علم المالية العامة عدة تطورات قبل أن تصل الى ما هي عليه الآن السياسة المالية فمن خلال هذا المحور سنتناول أهم المدارس الاقتصادية التي اهتمت بعلم المالية.

1.السياسة المالية في النظم الرأسمالية المتقدمة:

لقد عرف النظام الرأسمالي منذ نشأته اعتماده على النظرية الكلاسيكية، والتي دعت إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للأفراد ومن الطبيعي أن يقتص دور الدولة على الوظائف التي حصرتها النظرية التقليدية الكلاسيكية، والمتمثلة في توفير (الأمن، الدفاع والعدالة)، مما يجعل نفقات الدولة قليلة من جهة، ما يقابله من الجهة الأخرى ضآلة إيراداتها حيث أن هذه الأخيرة في النظرية التقليدية كانت تحدد على أساس النفقات.

لكن ومع تطور الدولة السريع واتساع مجال نشاطها صاحبه توسع كبير في زيادات نفقاتها بحيث أصح تدخل الدولة بشكل كبير في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، خصوصاً بعد أزمة الكساد العظيم **(1929-1933)**، حيث عرفت الفترة أزمة خانقة ساهمت في التحول الجذري في النظم الضريبية، وعليه تغير مفهوم الضريبة ليصبح لها مفهوم اقتصادي واسع وذا أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية واعتبرت أداة رئيسية لتدخل الدولة وقناة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وزيادة الإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى المساهمة الجيدة في الحياة الاجتماعية.

على ضوء ذلك ازدادت أهمية ونجاعة السياسة المالية في تحقيق

[1] مايكل آبدجمان، الاقتصاد الكلي، **النظرية والسياسة** ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية الرياض، 1999، ص ص 335-336.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بما يليق بالحالة التي يمر بها الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام سياسة مالية انكماشية في حالة زيادة معدلات التضخم، أو سياسة توسعية في أو قات الكساد، حيث برز دور السياسة المالية في الحد من البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في إعادة توزيع الدخول عن طريق أنظمة الضرائب، وفي هذا الأخير ازدادت أهمية الضرائب باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية ومصدراً مهماً للإيرادات العامة، نظراً لاعتماد الأنظمة الرأسمالية على قطاع الاستثمار الخاص. [1]

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تسعى فقط من أجل توفير جو مساعد لإنعاش وانتعاش الاستثمار الخاص، بالإضافة أن هدفها الأساسي هو تحقيق استقرار على المستوى العام للأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثرة بين مختلف طبقات المجتمع عن طريق نظام ضريبي محكم، والوصول إلى توازن اقتصادي حقيقي عن طريق السياسة المالية.

2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

نظراً لتعاظم دور الدولة في النظام الاشتراكي وتدخلها الكبير في الحياة الاقتصادية، واختلاف سياستها عن النظام الرأسمالي، من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج، التسويق، التوزيع، التأمين، النقل...الخ، ومختلف العلاقات الاجتماعية، علاوة على ذلك استحواذها على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وباتخاذها التسيير والتخطيط المركزي كون أنها تعتمد على الاقتصاد الموجه، كون أن

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص 50-51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة تعطي أهمية قصوى إلى الاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص، فهي بذلك تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي دون البحث عن الاستقرار الاقتصادي في بعض الأحيان.

وللعلم أن كافة المجتمعات في عصرنا الحديث أنها تتسم بالطابع الاشتراكي (جزئي أو كلي)، إلا أن الاشتراكية التي نعنيها في هذا المقام ليست مجرد نظام اقتصادي فحسب، بل هي نظام اقتصادي، اجتماعي وثقافي معاً فهي إذن أسلوب أو فلسفة مشتركة في الحياة تتميز بتعبئة شاملة لكافة القوى والطاقات الإنتاجية في المجتمع، وتسخيرها في ما يخدم كافة أفراد المجتمع جملة واحدة. [1]

ومن بين الخصائص المميزة للسياسة المالية في الدول الاشتراكية نجد: [2]

أ- الإيرادات العامة في نظم الأنظمة الاشتراكية تعتمد على القطاع العام وليس الضرائب باعتبار أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ترجع للدولة؛

ب- كبر حجم النفقات الحكومية والاستثمارية نظراً للدعم الحكومي الذي يرتكز على الإنفاق الحكومي بغية الوصول إلى الاستقرار السياسي، والمتمثلة في دعم المواد الأساسية الاستهلاكية، مجانية التعليم، مجانية الفحوصات الطبية...الخ؛

ج- القروض الداخلية وعقود التأمين والاشتراكات الاجتماعية تعتبر شبه إجبارية، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية مثيلاتها.

نستنتج في الأخير أن النظم الاقتصادية الاشتراكية تعتمد على إيرادات القطاع العام لسد حاجياتها من النفقات العامة، حيث أن مساهمة

[1] عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية في النظام الاشتراكي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفعالية الضرائب في الميزانية العامة للدول الاشتراكية تعد ضئيلة جداً، على غرار النظم الرأسمالية التي تعتمد أساسا على الضرائب.

يجدر بنا أن نذكر هنا أن فعالية السياسة المالية في تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف إنما تتوقف على مدى ما هنالك من ترابط وتناسق بينهما وبين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية والمصرفية، وسياسة الأجور والأسعار وسياسة ميزان المدفوعات). [1]

إلا أنه وخاصة في الآونة الأخيرة أصبحت البلدان التي تنتهج النظام الاشتراكي لا تعتمد على الأسس والمبادئ الأولى لهذا النظام نظراً لما شهدته من أزمات اقتصادية مالية ونقدية وكذلك التهديدات والتحديات التي تواجهها من قبل الدول التي تعتمد على استثمار القطاع الخاص.

3.السياسة المالية في البلدان النامية:

عند الخوض في الحديث عن السياسة المالية في البلدان النامية فإننا نواجه مشكلتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الإطار النظري والتعريف بالدول النامية، علماً أن هذه الأخيرة تشترك في عدة خصائص كاعتماد اقتصاديتها على الموارد الأولية والصناعات الاستخراجية وعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية...الخ، والثانية تتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل وعقبات المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى وهذا ما يجعل الدول المتقدمة تختلف عن الدول النامية، ومن الناحية المالية هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها الدول النامية نذكر منها ما يلي:

- تدني متوسط الدخل الفردي وضآلة مساهمة القطاع الصناعي بالنسبة للدخل الوطني؛

[1] عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية في النظام الاشتراكي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص ص 08-09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تميز اقتصاديتها بالتبعية الخارجية، نظراً لاعتمادها على المساعدات الفنية والمالية الخارجية؛
- عدم اعتمادها على نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجدها تعتمد على نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية؛
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي واعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. [1]

كما نعني بالبلدان النامية هي تلك البلدان التي لم تحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد، لذا من الضروري على هاته البلدان أن تسعى جاهدة في تفعيل السياسة المالية في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية أو لاً والتطور الاقتصادي ثانياً، ومن الضروري وضع خطط واستراتيجيات هدفها الأسمى هو الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بداية بالاهتمام بالتعليم والقضاء على الأمية والبطالة، واستقرار تذبذب المستوى العام للأسعار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

حيث أن أهمية السياسة النقدية في الدول النامية تبرز من خلال ارتباطها بواقع اقتصادها وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول أن تتدخل من خلال سياساتها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الأخرى المكملة كالسياسة النقدية والسياسة التجارية، كما يتجلى دور السياسة المالية في الدول النامية من خلال مساهمتها في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل النشاط الاقتصادي لكافة القطاعات وهذا عن طريق ضبط الإيرادات العامة والنفقات العامة وتوجيهها وفق المنهج

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، عمان الأردن، 1999، ص ص 35-36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحيح وحسن التصرف فيها وذلك من خلال المالية العامة وفق السياسات الاقتصادية الرشيدة. [1]

وتعاني الدول النامية من العجز الكبير في الموازنات العامة ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز الضريبي وضعف الإيرادات الضريبية، نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وزيادة ما يعرف بالمديونية الخارجية ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية، والذي يعتمد على تراكم رأس المال الإنتاجي، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية، والجدير بالذكر أن تطبيق السياسة الكينزية لا يمكن تطبيقها في الدول النامية لأن الظروف الاقتصادية تختلف عن الدول المتقدمة، فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية تتطلب اتخاذ سياسة مالية لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة والركود الاقتصادي. [2]

وعلى الرغم من وجود أهداف ثانوية للسياسة المالية تساعد على تحقيق أهداف السياسة المالية الرئيسية والمتمثلة بالاستخدام الكامل واستقرار الأسعار وترشيد النفقات والاستهلاك وتطوير وتشجيع حجم الاستثمار، إلا أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة المالية خصوصاً في هذه البلدان تتمثل بالهدفين الآتيين:

---

[1] فليج حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 ص 347.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص ص 96-97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- النمو الاقتصادي:

تلعب للسياسة المالية دوراً تمويلياً وأهداف أسمى في الدول الرأسمالية إذا ما قرنت بالدور التمويلي في الدولية النامية، ويرجع السبب في ذلك نظراً لتوفر الموارد التمويلية (حجم المدخرات المحلية، التجارة الخارجية، الحجم الكبير للاستثمار الخاص...الخ)، وقد أثبتت التجارب العلمية أن توجهات الاستثمار للقطاع الخاص في الدولة النامية تتجه نحو الربح السريع مهما كانت صفته وفي أقل وقت ممكن، لذلك فإن عدم تدخل الدولة في حياة الأشخاص يصبح أمر من الصعب على الدولة خاصة وأن الدول النامية تسعى دائماً من خلال السياسة المالية تحقيق الاستقرار السياسي أولاً بالإضافة إلى الاستقرار والاقتصادي والاجتماعي، فإن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانحصار دورها على المشروعات التي يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، هذا يعني مما لاشك فيه أنه يعتبر هدراً لجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، مما يجعل تدخل الدولة أمراً حتمياً بشكل مباشر أو غير مباشر، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإحداث توازن اقتصادي واجتماعي وضمان ولو بشكل جزئي العيش الكريم للأفراد وخاصة الطبقات الضعيفة. [1]

ومن أسباب تدخل الدولة المباشرة هي المبالغ والأرقام التي تقوم الدولة باعتمادها في ميزانيتها العامة السنوية، من أجل دفع عجل الاقتصاد الوطني من خلال ما يعرف بالإنفاق الاستثماري العام، لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة بهدف زيادة حجم الطاقات الإنتاجية، وهذا ما دفع بعض الدول النامية من خلال بنوكها المركزية إلى عملية الإصدار

[1] عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد. **الهيمنة المالية للدول الريعية**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقدي الجديد لمواجهة متطلبات التنمية السريعة، في حين رجع بعض الدول إلى القروض الخارجية لمواجهة الركود الاقتصادي.

ب- إعادة توزيع الدخل:

يشهد توزيع الدخول في الدولة النامية اتجاه سلبي يتطلب إعادة توزيعه لعدة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث تنصرف الأهداف الاجتماعية إلى أن التوزيع العادل للدخول يعد من أهم وسائل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين جملة شرائح المجتمع المختلفة أو لاً وتحقيق الاستقرار السياسي كانعدام الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات وغيرها ثانياً، وتكمن أهمية إعادة توزيع الدخول في الرفع من مداخيل أصحاب الدخول الضعيفة والمحدودة، ومن ثم رفع الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والإنتاج والاستثمار بالدرجة الأولى بما يعود على الاقتصاد بنتائج ايجابية في المستقبل.

حيث تلعب السياسة المالية على وجه الخصوص دوراً مهماً مبارزاً في إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إدارة أدواتها والقيام بالوظائف التي من شأنها أن تقدم الخدمات العامة وبخاصة لذوي الدخل المحدود، كمشروعات بناء سكنات وتحسين القطاع الصحي والتعليم المجاني ودعم المواد الغذائية الأساسية، كل هذا يساهم في اتساع الهوة في توزيع الدخول، بالإضافة إلى فرض الضرائب بالرغم من ضعف الجهاز الضريبي، فالغاية منها هو تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، كالضرائب التصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة والضرائب على التركات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات وغيرها التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة توزيع الدخول الشخصية، وعليه تلعب الضرائب بصفة عامة دوراً أساسياً في التقليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الفروقات بين أفراد المجتمع وتسعى من أجل إعادة توزيع الثروة. [1]

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن علم المالية ارتبط مفهومها وتطورها بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن دور الحيادية واعتبار الدولة كالحارس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد اقتصر دورها على فرض الضرائب، إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد والتي اختلف مفهومها وتعريفها اللغوي والإصطلاحي بإختلاف المذاهب والمدارس الإقتصادية المتخصصة بدراسة علم المالية.

ونستنتج في الأخير أن جميع النظم المدارس الاقتصادية التي اهتمت وتخصصت في علم المالية العامة أسست واعتمدت على نظرياتها في تعريف وهدف المالية العامة على فعالية ودور الدولة في الحياة الإقتصادية للأفراد والمجتمعات.

كما توصلنا في الأخير إلى أن الدول النامية تعاني من عجز كبير في موازناتها العامة ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز الضريبي وضعف الإيرادات الضريبية، نتيجة سيطرة حالة الكساد والركود وكثرة التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وزيادة ما يعرف بالمديونية الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع:

- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999.

[1] عوض فاضل اسماعيل، **نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد العراق، 2002، ص 375.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010.

– سامي خليل، النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.

– حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأو لى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

– محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182..

– حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد. الهيمنة المالية للدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

– عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2003.

– علي كنعان، المالية العامة والاصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع،عمان، 2003.

– حسن محمد القاضي، الادارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014.

– درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،– حالة الجزائر 1990–2004، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

– حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، بدون دار النشر، الاسكندرية مصر، 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
– محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
– عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأو راق المالية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014.
– حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية 1986.
– جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر القاهرة، 1997.
– حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، الدار الجامعة ، الاسكندرية، 2004.
–عبد المنعم فوزي، السياسة المالية في النظام الاشتراكي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.
– حامد عبدالمجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
–مايكل آبدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية الرياض، 1999.
–عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
فليج حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010.

-عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي – دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية-، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد العراق، 2002.

-Josep G. Nellis, David Parker, principles of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004.

-Philip. A. Kein, the Management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company ; Belmont, California, 1973.

-Levine (Chars) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com